محضر مناقشات مجموعة التركيز الثالثة مع ممثّلي القطاع في المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التاريخ: ٩ تموز/ يوليو ٢٠١٩

المكان: المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المشاركون: وُجهت دعوة إلى لمشاركة في هذه المجموعة إلى ١٩ عضواً من أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي، شارك ٤ أعضاء فقط.

أسم العضو	القطاع	الهيئة	رقم الهاتف	البريد الألكتروني
ماكس زكّار	١. اصحاب الأعمال - قطاع التأمين	جمعية شركات التأمين في لبنان	03/ 300403	maxzaccar@commercialinsurance.com.lb
وديع كنعان	١. اصحاب الأعمال – قطاع السياحة	نقابة أصحاب الفنادق في لبنان	03/ 651601	Wadih.cea@gmail.com
هاسميك دانتزيغيان	٦. معيّن بمرسوم خاص من مجلس الوزراء	مديرة وحدة المسؤولية الاجتماعيّة في بنك عوده	03/ 615730	int@inco.com.lb
ماري لويز جورج بابويان	٦. معيّن بمرسوم خاص من مجلس الوزراء	استاذة في جامعة القديس يوسف كسارة– مديرة الموارد البشرية	03/ 645639	mlbaboyan@gmail.com

النتائج الرئيسية / التعليقات

دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتصوّر السائد بشانه

في الوقت الراهن، يركّز المجلس الاقتصادي والاجتماعي على الأحداث التي توفّر له فرص الترويج.

لا يأخذ السياسيون عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي على محمل الجدّ. فعلى سبيل المثال، لم تتمّ استشارة المجلس قبل إعداد الموازنة. وترى وسائل الإعلام أن المجلس يكبّد الحكومة تكلفة كبيرة في حين أنه غير فعّال (تكلفة الإيجار وما إلى ذلك).

في ما يلي بعض أمثلة من المجالس الاقتصادية والاجتماعية الأخرى:

• في فرنسا، بات إرسال مشاريع القوانين لتُدرس في المجلس مسألة إلزامية، ويتعيّن على رئيس الوزراء في فرنسا أن يقدّم تقريراً سنوياً حول ما فعلته الحكومة بالآراء التي أبداها المجلس (حوالي ٣٠٠ رأي / سنة).

• في بلجيكا، تُستثنى المسائل المتعلّقة بالميزانية والضمان الاجتماعي من القضايا الموكلة إلى المجلس.

يجب الطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يبدي رأيه وإن لم يؤخذ هذا الرأي بعين الاعتبار.

يواجه المجلس الاقتصادي والاجتماعي معارضة شرسة لأنه يحاول إيجاد مكانه في السياق السياسي.

يُحَارب المجلس بحكم أنه يُعتبر منافساً لدور المؤسسات الأخرى ودور القطاع الخاص. وكانت لجنة السياحة لتلقى المصير نفسه لو لم يُصار إلى إشراك القطاع الخاص في النقاش والتنسيق مع الوزارة.

التمثيل:

إنه لأمر إيجابي أن يمثل أعضاء المجلس الطوائف، وأالحزاب والقطاعات السياسية.

التحدّيات الداخلية

لا بدّ من اتّخاذ بعض الإجراءات الداخلية على مستوى اللجان.

تفتقر بعض اللجان إلى الفعالية الكافية، وهذا يعتمد بشكل رئيسي على مشاركة الأعضاء ورؤساء اللجان.

ثمة تباين بين الأعضاء لأن معايير الاختيار غير واضحة، يتعيّن فرض حد أدنى من متطلّبات العضوية.

يضم المجلس ٧١ خبيراً ويمكن الاستعانة بطلاب الجامعات لتقديم دعم إضافي.

يواجه المجلس مشكلة في الوصول إلى النصاب القانوني في اجتماعات الهيئة العامة. لا يمكن نشر الآراء ما لم يصدّق عليها ثلثي الأعضاء.

يفتقر الأعضاء إلى رؤية واضحة بشأن دورهم في المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

قد يعترض الأعضاء على حقيقة لجوء الحكومة / المجلس إلى الاستشاريين، في حين أنهم يعتبرون أنفسهم خبراء/ استشاريين.

انضم بعض الأعضاء إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لهيبتهم الخاصة.

الأعضاء لا يعرفون بعضهم البعض.

يعاني أعضاء المجلس من إحباط عام، وتطال هذه حالة كذلك الاستشاريين الذين يعملون مع اللجان على أساس تطوّعي. وقد حصل ذلك مع لجنة البيئة حيث لم يتم عرض العمل الذي قام به الاستشاري لعدم القدرة على عقد اجتماع يضم ثلثي الأعضاء. وقد تكرر الأمر نفسه مع الورقة الاقتصادية للوزير منصور بطيش.

في الاجتماعات، لا تُحدّد الأولويات مسبقًا، ولا تتصّف المناقشات بالتركيز. في هذا الصدد، يمكن اقتراح اختيار "المتحدثين" مسبقًا على أن يتمّ تخصيص الوقت اللازم للتحدّث، وتقع هذه مسؤولية على عاتق مكتب المجلس.

يعاني المجلس من غياب جهود التواصل، وينصب التركيز حالياً على المناسبات التي ينظمها المجلس.

التوصيات

على المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يتناول القضايا الحالية تلقائياً مع التأكيد على أن صدر عنه يمثّل رأيه الخاص في القضية المطروحة.

يجب على المجلس أن يختار أولوياته.

على المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يبذل جهداً أكبر في إيصال المعلومات داخلياً وخارجياً حول ما يقوم به من أنشطة. ويجب العمل على تحديث الموقع والتواصل مع وسائل الإعلام. (في نظر الجمهور، المجلس الاقتصادي والاجتماعي غير موجود نظراً لغيابه عن منصّات التواصل).

يجب فرض حدّ أدنى من الشروط في اختيار الأعضاء.

ينبغي فرض شرط الحدّ الأدنى من الحضور الإلزامي على أعضاء المجلس، يجب تقديم نوع من الحوافز لحثّهم على الحضور.

يجب أخذ التزامات عمل الأعضاء في الاعتبار عند تحديد أوقات عقد الاجتماعات.

يجب تحديد مواعيد الاجتماعات مسبقاً.

على الأعضاء التعرّف على بعضهم البعض، ما من شأنه تعزيز العمل الجماعي. يمكن تنظيم بعض البرامج التدريبية في هذا الصدد.

يمكن للأعضاء توقيع خطاب نوايا (تعهد) يوضح دورهم في المجلس، والمهام المنتظرة منهم.

يمكن للمجلس اعتماد مدونة قواعد سلوك لأعضائه.

يجب اتباع آلية داخلية للمساءلة، ونظم وإجراءات لمحاسبة الأشخاص.